كشف أن أحد أسباب الحرب «رفضُنا مدّ خط أنابيب قطري».. واعتبر أن الحكومات الأوروبية تعمل، بدعمها للإرهابيين، عكس مصالح شعوبها

الرئيس الأسد لصحيفة «إيل جورنالي»: سورية ستشهد إعادة ولادة طبيعية من جديد بعد الحرب

| وكالات

أكد الرئيس بشار الأسد، أن على المسؤولين الأوروبيين أن يتوقفوا عن دعم الإرهابيين وأن يرفعوا الحصار الذي دفع العديد من السوريين إلى الذهاب إلى أوروبا وليس فقط بسبب الإرهاب، معرباً عن ثقته أنه بعد الحرب سيعود أغلبية السوريين إلى سورية التي ستشهد إعادة ولادة طبيعية من جديد.

واعتبر الرئيس الأسد في تصريح لصحيفة «إيل جورنالي» الإيطالية، نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن المسؤولين والحكومات الأوروبية يعملون بعكس مصالحهم، ومصلحة شعوبهم بدعمهم للإرهابيين.

وكشف الرئيس الأسد أن رفض سورية مد خط أنابيب اقترحته قطر هو أحد أسباب اندلاع الحرب في سورية في عام ٢٠١١.

وفيما يلي النص الكامل للتصريح:

●● الرئيس الأسد: ما القناة التي تعمل فيها؟

● **الصحفي: أعمل لمصلحة صحيفة إيل جورنالي.**

●● الرئيس الأسد: أهلاً بك.

● لقد قدم العديد من السوريين إلى أوروبا بسبب الحرب، بعد تحرير حلب يبدو أن الحرب ستنتهي، ما الذي تريد قوله للأشخاص الذين هربوا من وطنهم؟

●● **إذا سألتني، ما الذي يريدونه، فسأقول لك كسوري، وهم مواطنون سوريون مثلي، إنهم يريدون العودة إلى بلدهم، لأن كل شخص يرغب في العودة إلى وطنه، لكنهم بحاجة لأمرين، أنهم بحاجة للاستقرار والأمن، وفي الوقت نفسه هم بحاجة لتأمين الاحتياجات الرئيسية اللازمة لمعيشتهم التي خسرها الكثيرون منهم بسبب الحرب، في تلك الحالة، لا أستطيع أن أقول إني أدعوهم إلى العودة إلى سورية لأن هذا بلدهم ولا يحتاجون إلى دعوة للعودة، لكن ما أريد أن أقوله في هذه الحالة موجه للمسؤولين الأوروبيين الذين خلقوا هذه المشكلة بدعمهم المباشر أو غير المباشر للإرهاب في بلدنا، وهم الذين تسببوا في هذا الطوفان من السوريين الذاهبين إلى أوروبا، على حين يقولون في الوقت نفسه: «نحن ندعمهم من منظور إنساني»، إنهم ليسوا بحاجة لدعمكم في بلادكم، بل هم بحاجة لدعمكم في بلدنا، عليهم أن يتوقفوا عن دعم الإرهابيين وأن يرفعوا الحصار الذي دفع العديد من السوريين إلى الذهاب إلى أوروبا بسبب الحصار وليس فقط بسبب الإرهاب، فبسبب الحصار، لم يعد بوسعهم العيش في بلدهم.**

● شكراً لكم، العديد من المحللين السياسيين يعتقدون أن معارضة سورية لمد خط الأنابيب الذي اقترحته قطر قد يكون أحد أسباب اندلاع الحرب عام ٢٠١١ ما أهمية قولكم: «لا لقطر في بداية الحرب»؟

●● **إنه أحد العوامل المهمة لكنه لم يعرض علينا بشكل علني، لكني أعتقد أنه كان مخططاً له، كان هناك خطان سيعبران سورية، أحدهما من الشمال إلى الجنوب يتعلق بقطر، كما ذكرت، والثاني من الشرق إلى الغرب إلى البحر المتوسط يعبر العراق من إيران، حينذاك، كنا نعتزم مد ذلك الخط من الشرق إلى الغرب، وأعتقد أن هناك العديد من الدول التي كانت تعارض سياسة سورية لم ترغب في أن تصبح سورية مركزاً للطاقة، سواء كانت كهربائية أو نفطية، أو حتى أن تصبح نقطة تقاطع للسكك الحديدية، وما إلى ذلك، هذا أحد العوامل، لكن الخط المتجه من الشمال إلى الجنوب وعلاقته بقطر لم يطرح علينا بشكل مباشر.**

● الإرهاب تهديد عالمي، في الأسبوع الماضي، تعرضت ألمانيا لهجوم من «داعش»، هل تقدم الحكومة السورية المساعدة لأوروبا في محاربة الإرهاب؟ وإذا كانت تفعل، كيف تقومون بذلك؟

●● **الأمر بسيط وواضح، أقول إني أستطيع مساعدتك إذا أردت أن تساعد نفسك، لكن إذا لم تكن ترغب في مساعدة نفسك، فكيف أستطيع أن أساعدك؟ المشكلة مع الأوروبيين هي أنهم لا يريدون مساعدة أنفسهم، المسؤولون والحكومات الأوروبية يعملون ضد مصالحهم، وضد مصلحة شعوبهم، إنهم يدعمون الإرهابيين، وإذا كانوا يدعمون الإرهابيين في منطقتنا، فكيف يمكن أن أساعدهم كي لا تحدث هجمات إرهابية في أوروبا، لا أستطيع؟ إذا لم يكن لديك سياسة جيدة قبل اللجوء إلى الاستخبارات، لا تستطيع تحقيق أي نتيجة، سواء من خلال الاستخبارات أم الجيش أم أي طريقة أخرى، السياسة هي المظلة، والسياسة في أوروبا تدعم أولئك الإرهابيين، عندما يغيرون سياستهم، سنكون مستعدين لمساعدتهم.**

● السؤال الأخير، سيادة الرئيس لقد عانى المسيحيون كثيراً بسبب الحرب، ما الدور الذي يلعبونه في مساعدة سورية اليوم؟

●● **إذا نظرت إلى سورية، ليس اليوم، وليس خلال السنوات القليلة الماضية، بل خلال القرون الماضية، تجد أنها كانت دائماً متنوعة، وكانت بوتقة انصهار للأديان، والطوائف، والإثنيات المختلفة، لدينا طيف واسع من التنوع، ومن دون هذا الطيف الواسع من التنوع لن يكون هناك سورية، بصرف النظر عن الاسم، وبصرف النظر عن الحدود السياسية، أنا أتحدث عن سورية كمجتمع، كما كانت قبل الحرب، بسبب هذه الحرب، حدثت العديد من التغيرات الديموغرافية، سواء بسبب نزوح الناس داخلياً أم هجرتهم خارجياً، انطباعي، وأنا واثق من ذلك، هو أنه بعد الحرب ستعود أغلبية السوريين إلى سورية، وهكذا يمكن القول إن سورية ستشهد إعادة ولادة طبيعية من جديد، إذا شئت، لأنها لم تتلاش بعد، هذا أولاً، ثانياً، لقد قربت هذه الحرب العديد من السوريين من بعض، لقد تعلموا الدرس، بل العديد من الدروس، أنهم إذا لم يقبل بعضهم بعضاً، وإذا لم يحترم بعضنا بعضاً «على كل المستويات» لا يمكن أن يكون لدينا مجتمع موحد، من دون هذا المجتمع الموحد، لا يمكن لسورية أن تنبعث من جديد، ولذلك أعتقد أنه لا يمكن فقط التحدث عن انبعاث سورية من جديد، بل أستطيع أن أشعر أنه عند عدم وجود الإرهاب، فإن المجتمع سيكون أقوى بكثير من المجتمع الذي عرفناه قبل الحرب، بفضل الدرس الذي تعلمناه.**

● شكراً سيادة الرئيس.

●● **شكراً لك.**

الرئيس بشار الأسد في تصريح لصحيفة إيل جورنالي الإيطالية (سانا)

قولاً واحداً

٢٠١٧.. ترحيل الأزمات

مازن بلال

سيشكل وجود مندوبين عن الفصائل المسلحة سابقة في مسألة التفاوض بشأن الأزمة السورية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المجموعات مدعومة تركيا فقط، فولاؤها السياسي هو لحزب العدالة والتنمية؛ فإن الصراع السياسي ربما سيستعر بينها وبين وفد «الهيئة العليا للتفاوض»، ففي الأستانة سنشهد اشتباكا مختلفا بين حلفاء الأمس، وموافقة وفد «الهيئة العليا» على المشاركة هي عودة ولو خجولة للدور السعودي من جديد، فالمعادلة السياسية التي ستظهر ستحمل «تنوعا» داخل الطيف الذي كان يصر على إقصاء الجميع، وعلى التعامل مع الأزمة من منظور واحد يتعلق بقوة الأدوار الإقليمية، وليس بنوعية المستقبل السوري القادم.

الفارق الأساسي الذي يمكن أن نشهده في عام ٢٠١٧ هو ترحيل الأزمات نحو جبهة محددة في الأزمة السورية، فبعد أن كانت المشكلات ترتبط بتحرك الائتلاف وقدرته على تمثيل المسلحين، أصبحنا اليوم أمام استحقاق وجود مباشر لممثلي بعض الفصائل؛ الأمر الذي سيطرح ثلاثة أمور أساسية: الأول توازن القوى السياسية التي تتصارع والتي حافظت على خريطة واحدة منذ بداية الأزمة، حيث تتجمع جبهة محددة تم منحها قوة اعتبارية على أنها تمثل الفصائل العسكرية، وفي المقابل هناك معسكر آخر متنوع لكنه من دون ذراع عسكري، والتمثيل السابق انتهى كليا لأن وجود وفود سياسية عن المسلحين يجعل الحوار أو التفاوض ضمن اتجاه خاص، ويجعل السياسة ولأول مرة مرهونة بتوازن عسكري ضمن ما يطلق عليه «الجناح المعارض».

الأمر الثاني يرتبط بنوعية المشروع السياسي، فالأطراف «الضامنة» اتفقت في موسكو على شكل سورية كما أقرها مؤتمر فيينا وقرارات مجلس الأمن، وتفاصيل التنفيذ تبدو مشتتة لأنها حتى اللحظة موزعة على خريطة عسكرية، وفي الأستانة ربما نشهد إعادة التوزيع، في حين سيبقى المشروع السياسي متقلباً نظراً لعدم القدرة على تحديد جبهة عسكرية واحدة يمكن الحاقها بالمعارضة، وهذه المعضلة التي عانت منها وفود المعارضة في الداخل والخارج ستصبح أكثر قسوة؛ مع ظهور جناح سياسي للفصائل المسلحة، والاشتباك الأول سيكون في شرعية التمثيل وعلى الأخص مع وفد «الهيئة العليا»، الذي سيحضر وهو بأضعف حالاته نتيجة أدائه السياسي السابق بالدرجة الأولى.

يبقى أن الأستانه، وكأمر ثالث، عاصمة لتحديد موازين القوى أكثر من كونها توزيع حصص سياسية، وهو ما يجعل وجود ممثلين عن الفصائل تعبيرا عن نوعية الدور التركي الذي سيظهر عبر المؤتمر الذي سيعقد، فهو مجرد اجتماعات لا تحدد قوة الجانب الرسمي لأن وظيفته مرتبطة بتعويم كل الطيف المعارض، ووضعه أمام استحقاق كامل من العملية السياسية، وهذه الدائرة الصغيرة في حل الأزمة السورية أهم من جنيف لأنها تمثل القوى الإقليمية ودورها المستقبلي عبر «الأذرع» الموجودة في التفاوض.

بعد الأستانة ستتضح صورة «ترحيل» الأزمات باتجاه طرف محدد، فالصورة اليوم هي أن السعودية ستتحمل تبعات هذا الموضوع، لكن في المقابل ربما يؤدي أي إخفاق سواء في الهدنة أو التفاوض إلى تغيير المسارات، ويصبح «الترحيل» باتجاه تركيا التي تريد رسم مساراتها الجديدة من خلال العملية السياسية والعسكرية القائمة الآن.

الأردن ينتظر عودة الجيش السوري لفتح المعابر

| وكالات

أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة في القوات المسلحة الأردنية الفريق الركن محمود فريحات أن بلاده في انتظار عودة الجيش العربي السوري إلى منطقة درعا ونصيب من أجل إعادة فتح المعابر بين الدولتين. وفي أول مقابلة له مع وسيلة إعلامية منذ تعيينه قبل أشهر، شدد فريحات حسب مواقع إلكترونية على أن الأردن لم يعمل «نهائياً»، ومنذ بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١، ضد «النظام» في سورية. وبيّن أن علاقات الأردن مع النظام السوري «لا تزال مفتوحة.. العلاقات الدبلوماسية إلى غاية الآن موجودة». وتحدث عن كون «ضباط ارتباط» من الجانبين يضمنون التنسيق بين الدولتين. وإذ أشار إلى أن الحدود بين الدولتين «لا تزال مفتوحة»، استبعد إعادة فتح المعابر الحدودية بينهما حالياً، مشدداً على أن «الإقدام على هذه الخطوة يتطلب أولاً سيطرة الجيش (العربي السوري) على منطقة درعا واستعادة المعابر في نصيب، وتأمين الطريق إلى دمشق من الجيوب الإرهابية».

واعتبر أن الجيش الأردني يؤدي دوراً مضاعفاً على طول حدود الأردن الشمالية الشرقية مع سورية، نظراً لغياب الجيش العربي السوري عن الجهة المقابلة، مشيراً إلى أن ذلك «يفرض على الجانب الأردني تأمين الحدود من الجهتين». وتحدث بصفة خاصة عن مخيمي الحدلات والركبان داخل الحدود السورية، اللذين يقطنهما أكثر من ١٠٠ ألف نازح من مناطق سيطرة تنظيم داعش في شرقي سورية، ووصفهما بـ«أكبر خطر على الأردن»، لاحتوائهما «خلايا نائمة» تابعة لداعش. وأشار إلى أن بلاده قد تعمد إلى نقل المخيمين «طوعاً وليس كرهاً» لعدة كيلو مترات إلى داخل الأراضي السورية ما يضمن للأردن بعض الأمان على الحدود.

كما أشار فريحات إلى مراقبة الجيش الأردني للواء «خالد بن الوليد» المبايع لتنظيم داعش، الذي يسيطر على وادي اليرموك في أقصى جنوب محافظة درعا. وتوقع فريحات أن يشهد العام الجديد نهاية تنظيم داعش، مشيراً إلى أن تقييمات القوات المسلحة الأردنية تشير إلى أن التنظيم خسر ٦٠٪ من الأراضي التي يسيطر عليها في العراق، وما يقارب ٣٥٪ في سورية، وتراوح خسارته من القوى البشرية ما يقرب من ٢٥٪ إضافة إلى خسارته نحو ٥٠٪ من قادته. ولفت إلى أن المملكة ما زالت تشارك في الطلعات الجوية ضمن التحالف الدولي لضرب داعش. وكشف عن أن الأردن، وبمساعدة غربية، درب «قوات معارضة سورية»، تحت اسم «جيش العشائر» لشن هجمات تستهدف تنظيم داعش في المنطقة الشرقية من سورية. ونفى أن يكون هدف تدريب هذه القوات مهاجمة القوات النظامية. وبخصوص مسارات الحرب السورية، اعتبر فريحات أن لدى «النظام» بعد انتهاء معركة حلب عدة خيارات، الأول وهو ضعيف، التوجه إلى إدلب، أما الخيار الثاني التوجه إلى المناطق الشرقية: (تدمر ودير الزور) لكن ذلك يجب أن يأتي ضمن التفاهم مع التحالف الدولي، أما الخيار الأكثر احتمالية التوجه إلى المنطقة الجنوبية وفيها وادي بردى وتعتبر منطقة إستراتيجية لكونها تزود مناطق دمشق بالمياه.

تعقيدات أمام وقف إطلاق النار قد تؤدي لاستمرار «اللعبة القذرة» حول سورية

مجلس الأمن يدعم المشروع الروسي.. ومحادثات أستانا «مباشرة»

| الوطن - وكالات

ينطلق العام ٢٠١٧، وسط أمل وتفاؤل بأن يكون عام الحل والتوصل إلى تسوية، تنهي مأساة وطن وشعب، تواصلت أكثر من خمس سنوات. ونقل ضامنو اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنته القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة انطلاقاً من الساعة صفر يوم الخميس الماضي، مجمل الوثائق التي تم التوصل إليها إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قراراً بالإجماع يدعم الخطة الروسية التركية من أجل وقف لإطلاق النار ومفاوضات سورية لكن من دون المصادقة على تفاصيلها. وذلك من أجل تأمين الدعم الأممي لما يمكن أن نطلق عليه من الآن فصاعداً عملية الأستانا.

أمام هذه العملية التي هي في طور التبلور كبيرة، تعقيدات وعقبات تهدد بنسفها، على رأسها اختبار التزام المسلحين بها، وبالأخص ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، التي لم توقع على وثيقة وقف إطلاق النار أسوة ببقية الميليشيات المسلحة في العاصمة التركية أنقرة، على الرغم من أن وزارة الدفاع الروسية أعلنت أن الحركة من الميليشيات التي وقعت الوثيقة. يضاف إلى ذلك، كيفية التعامل مع المناطق المختلطة، والتي تتداخل فيها عناصر الميليشيات الموقعة على وثيقة وقف إطلاق النار، مع المجموعات التي لم توقع، إضافة إلى «جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً) والتي استثناها وقف إطلاق النار المعلن من قبل الجيش السوري. علاوة على ذلك، فإن الميليشيات المسلحة التي وقعت وثيقة أنقرة، لا تنتشر على مجمل الأراضي السورية، بل ينحصر وجودها في الشمال السوري والوسط، في حين تنتشر ميليشيات أخرى في الجنوب (درعا والقنيطرة)، تعتبر أكثر قرباً من الأردن والولايات المتحدة والسعودية منها إلى تركيا.

وإلى صعوبة توقع ردود فعل الأطراف الدولية والإقليمية المستبعدة عن العملية مثل (الولايات المتحدة – فرنسا – قطر – السعودية)، تفرض الاشتراطات التركية تعقيدات إضافية على لوحة معقدة بطبيعتها. وترفض أنقرة مشاركة «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي وذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب» ضمن محادثات أستانا، تماماً كما رفضت مشاركتهما في مفاوضات جنيف. كما يطالب المسؤولون الأتراك بانسحاب حزب الله اللبناني وبقية المجموعات العراقية المتحالفة مع الجيش العربي السوري من سورية، في تعد على السيادة السورية.

وفي موسكو، واصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتصالاته المكثفة تحضيراً لعملية الأستانا. وجاء في بيان صدر عن الكرملين، أن بوتين اتصل بنظيره الإيراني حسن روحاني حيث أشاد «بأهمية التوصل إلى الاتفاقات الخاصة بوقف الأعمال القتالية في سورية وإطلاق العملية التفاوضية في أستانا». واتفق الرئيسان، حسب البيان الذي نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكترونية، على مواصلة التنسيق الوثيق للجهود التي تبذلها موسكو وطهران بهدف التسوية النهائية للأزمة السورية.

في نيويورك، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مشاورات مغلقة للمرة الثانية خلال يومين بشأن مشروع قرار تقدمت به موسكو، ويتضمن الإشادة بجهود روسيا وتركيا في تسهيل التوصل إلى وقف إطلاق النار الأخير في سورية. ويؤكد المشروع، حسب موقع «ترك برس»، الالكتروني أن «الحل المستدام للأزمة الحالية في سورية هو من خلال عملية سياسية بقيادة سورية، تستند إلى بيان جنيف. وسلمت روسيا وتركيا الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي الجمعة الوثائق الخاصة بوقف إطلاق النار وإطلاق المحادثات السورية السورية في الأستانا.

ومساء أمس أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع يدعم اتفاق الخطة الروسية التركية من أجل وقف لإطلاق النار ومفاوضات سورية لكن من دون المصادقة على تفاصيلها وفق وكالة أ.ف.ب للأنباء.

ونص القرار الذي تم تبنيه إثر مشاورات مغلقة على أن المجلس «يرحب ويدعم» جهود السلام التي تبذلها موسكو وأنقرة «ويأخذ علماً» بالاتفاق الذي توصلنا إليه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وفق أ.ف.ب.

وفي وقت سابق، أكد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أن موسكو بصدد إضافة تعديلات على مشروع القرار آخذة بعين الاعتبار توصيات أعضاء المجلس. وأشار إلى ترحيب بلاده بمشاركة الجميع في مفاوضات أستانا «المباشرة والجدية» بين الأطراف السورية، وخص بالذكر مصر، السعودية، قطر والكويت، مبيناً أن موسكو تعول على أن تؤدي إدارة الرئيس الأميركي المقبل دونالد ترامب دور «المشارك المهم» في عملية التمهيد لمحادثات أستانا، مشيراً إلى أن إيران ستشارك في التمهيد لهذه المحادثات.

واشترطت وزارة الخارجية الكازاخية لاستضافة المحادثات السورية السورية «الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار»، واصفةً التوقيع على الاتفاق بـ«نقطة انطلاق نحو حل الأزمة السورية».

وبدا أن الاتفاق قائم على أرضية هشة، وهو ما دل عليه تأكيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لنظيره التركي مولود جاويش أوغلو، «أهمية تمسك جميع فصائل المعارضة السورية بشروط وقف إطلاق النار»، في إشارة إلى تهرب «الأحرار» من التوقيع على وثيقة أنقرة الخاصة بوقف إطلاق النار في اللحظات الأخيرة. وبررت الحركة موقفها بوجود تحفظات منعتها من التوقيع على الوثيقة.

ودفع موقف «الأحرار» السيناتور الروسي أليكسي بوشكوف إلى القول بأن «اللعبة القذرة حول سورية، لم تنته بعد». وأضاف في تغريدة على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «تحت تأثير القوى والدول المعادية لعملية السلام في سورية، عارضت مجموعة (أحرار الشام) الهدنة».

لكن وزير الدفاع التركي فكري إشيق اتهم بعض البلدان بالقيام بأعمال خلف الستار من شأنها التسبب بانهيار وقف إطلاق النار، كما نبه جاويش أوغلو إلى وجود دول ومجموعات تسعى لانتهاك الاتفاق، بغية تأزيم الوضع في سورية. وشدد على أن بلاده لم تكن من الجهات التي تؤيد الحل العسكري في سورية، وإنما الحل السياسي. وأردف «نحن وضعنا رؤية للحل في سورية تحت قيادة رئيسنا رجب طيب أردوغان، وفي هذا الإطار تباحث رئيسنا هاتفياً مع نظيره الروسي ١٠ مرات خلال ١٠ أيام، وكذلك تباحثت أنا مع لافروف». وتابع «في ٣ أيام تباحثت مع وزير الخارجية الإيراني محمود جواد ظريف أكثر من ٢٠ مرة هاتفياً حول الملف السوري، في سبيل إيجاد حل سياسي».

وسبق لجاويش أوغلو أن شدد على ضرورة مغادرة جميع المقاتلين الأجانب سورية، وأضاف «يتعين على حزب الله العودة إلى لبنان»، كما شدد على ضرورة استبعاد «حزب الاتحاد الديمقراطي» من محادثات أستانا. وبدا الاتفاق ضعيفاً فيما يتعلق في جنوب سورية، خصوصاً أن لعمان وواشنطن نفوذاً قوياً على الميليشيات المنتشرة هناك والتي لم توقع وثيقة أنقرة. هذا الأمر دفع رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إلى الاتصال بنظيره الأردني هاني الملقي والبحث معه في مسألة وقف إطلاق النار المبرم برعاية روسية تركية، وضمان التزام كافة الأطراف به.

ونقل «ترك برس» عن مصادر دبلوماسية تركية، أن الملقي أعرب عن أمله «بأن يؤدي وقف إطلاق النار في سورية، إلى انطلاق عملية سياسية تؤدي بالنهاية إلى عودة اللاجئين لديارهم بأمن وسلام».

في المواقف الدولية، أكدت مفوضة الاتحاد الأوروبي السامية للسياسة الخارجية، فيديريكا موغيريني، أن وقف إطلاق النار في سورية قد يفتح، في حال تنفيذه بشكل كامل، الوصول الإنساني من دون عراقيل إلى الناس المحتاجين في جميع أنحاء البلاد، والأكثر من ذلك، قد يتيح، حال نجاحه، تجديد المحادثات بين الأطراف السورية برعاية الأمم المتحدة، في الإطار الذي سيحدده مجلس الأمن الدولي».

وشددت على أن «النقطة الأكثر أهمية هي تطبيقه الكامل من قبل جميع أطراف الأزمة».

كما رحبت بالاجتماع المعلن في أستانا، في حال كونه شاملاً وهادفا إلى التحضير لاستئناف مثمر وذي معنى للمحادثات السورية في جنيف برعاية الأمم المتحدة».

وبدوره، أكد وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتير شتاينماير، أن التوصل لاتفاق الهدنة في سورية أمر يبعث على الأمل، لكن مدى استقرارها سيتبين خلال الأيام القريبة.

من جهة أخرى، أكدت «الهيئة العليا للمفاوضات» والائتلاف المعارضان التعامل الإيجابي مع وقف النار. وشددا على أن موقفهما من الجهود الرامية إلى عقد محادثات أستانا يرتكز على ألا تكون بديلاً عن جنيف.

من تصويت مجلس الأمن بشأن تثبيت الهدنة في سورية (رويترز)

محادثات أستانا في ٢٣ الجاري.. و«الحر» يحاول التشويش عليها

| الوطن – وكالات

بينما كشف ١٣ ميليشيا مسلحة عن نص اتفاق «وقف إطلاق النار» الذي وقعت عليه، وتشكيل وفدها إلى المحادثات السورية لحل الأزمة في العاصمة الكازاخية أستانا التي ستبدأ في ٢٣ الشهر الجاري، ادعت ميليشيا «الجيش الحر» أن الراعي الروسي في الاتفاق قام توزيع نسختين مختلفتين من الاتفاق لأطراف النزاع، ودعا مجلس الأمن إلى التريث في تبني الاتفاق.

ونشرت مواقع إلكترونية معارضة وأخرى داعمة لها وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ما قالت: إنه نص الاتفاق الذي وقعت عليه الميليشيات المسلحة، والمؤلف من ثلاث صفحات وأعلنت فيه الميليشيات تأييدها وموافقتها على وقف الأعمال القتالية الذي أعلن في سورية بتاريخ ٣٠ كانون الأول الماضي.

وأكدت الميليشيات، حسب النص، أنه «لا يوجد بديل للحل السياسي الشامل للأزمة السورية، وأنه لا بد من البدء العاجل في العملية السياسية في سورية على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف ٢٠١٢، والقرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة».

وأقرت بـ«احترامها الكامل لسيادة ووحدة الأراضي السورية، وضمان الدولة المستقلة التي تمثل الشعب السوري بأكمله»، معلنة عن اهتمامها بتحقيق استقرار عاجل في سورية، بمشاركة «ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية التركية بوصفهما الضامنتين» للاتفاق.

وتضمن الاتفاق ٥ بنود رئيسية: الأول «التزام المعارضة بتشكيل وفد من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي، (المسمى لاحقاً بالوفد)، لغاية ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧، وذلك بمشاركة الضامنين، وينص هذا البند على أن تحدد المعارضة تشكيل وفدها بمفردها»، والثاني أن «يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المختلف، انطلاقاً من ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٧ والذي سيجري في العاصمة الكازخستانية (أستانا) بمشاركة الأمم المتحدة»، والثالث أنه «نتيجة للعمل المشترك يقوم الوفدان (النظام والمعارضة) بإعداد خريطة طريق من أجل حل الأزمة السورية في أقصر وقت، والرابع أنه «سيجري العمل لكلا الوفدين برعاية الضامنين (تركيا وروسيا)، والخامس أن «تدخل الاتفاقية حيز التطبيق منذ لحظة توقيع المعارضة عليها، وتكتسب الطابع الملزم قانونياً، بشرط أن يوقع ممثل قيادة الجمهورية العربية السورية بمشاركة روسيا الاتحادية الاتفاقية على نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذه الاتفاقية، ويبلغ الضامنون المعارضة عن التوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن».

وأما الصفحة الثانية من الاتفاق فتضمنت فقرة بعنوان «تفويض»، وجاء فيها: «إن قادة فصائل المعارضة المسلحة للثورة السورية والتالية أسماؤهم، والموقعين أدناه يفوضون الأستاذ أسامة إبراهيم معرتاوي، والسيد منذر سراس تفويضاً كاملاً بالتوقيع على الاتفاقية حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي، الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي». كما تضمنت الصفحة الثانية أسماء كل من: فيلق الشام، وفرقة السلطان مراد، وصقور الشام، والجبهة الشامية، وجيش العزة، والفرقة الأولى الساحلية، ولواء شهداء الإسلام، وجبهة أهل الشام، وجيش إدلب الحر، وفيلق الرحمن، وتجمع فاستقم، وجيش النصر، وجيش الإسلام وتواقيع كل ممثل عن هذه الميليشيات، وتاريخ توقيع الاتفاق. وغابت عن قائمة الموقعين ميليشيا «حركة أحرار الشام» الإسلامية، لكن مصادر قالت: إنها وافقت على مضمونها، وفق ما ذكر موقع «السورية نت» المعارض.

وفي الصفحة الأخيرة جاءت تواقيع ممثلين عن الميليشيات، وممثل روسيا، وممثل تركيا.

في ظل هذه التطورات أصدرت ميليشيا «الجيش الحر» بياناً ادعت فيه «قيام الراعي الروسي في اتفاق وقف النار بتوزيع نسختين مختلفتين لأطراف النزاع»، في الوقت الذي أعلن فيه الميليشيا عن تشكيل الوفد إلى محادثات أستانا، وفق ما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «العربية الحدث».

وحسب البيان، «تدعو الفصائل مجلس الأمن الدولي إلى تأجيل جلسة التصويت على الاتفاق إلى حين التزام موسكو بتعهداتها وضبط النظام وميليشياته». وأشار البيان إلى أن «نسخة الاتفاق التي وقعت عليها فصائل الجيش تختلف عن تلك التي وقعها النظام. وحذفت منها نقاط رئيسية غير قابلة للتفاوض بالنسبة للفصائل، إلى جانب المحاولات المستمرة من قبل النظام باقتحام وادي بردى».